

تحقيق

لبنان رثة سوريا...
فهل تنفجر؟

ESCWA: النازحون السوريون إلى 2,3 مليون

بحلول عام 2014، تتوقع «اسكوا» أن يبلغ عدد النازحين السوريين إلى لبنان نحو 2,3 مليون نسمة. الرقم مهول. معناه، ببساطة، أن عدد السكان سيرتفع من 4,1 ملايين نسمة إلى 6,4 ملايين نسمة. هذه الزيادة، لو حصلت، ستكون لها انعكاسات هائلة اقتصادياً واجتماعياً، وستشغل منعطفاً في تاريخ لبنان ووجوده

محمد وهبة

هناك الكثير من الأسئلة التي تُطرح في الغرف المغلقة عن النازحين السوريين في لبنان وعن أعباء وجودهم الاقتصادية والاجتماعية. أين يسكن هؤلاء؟ ماذا يأكلون؟ من يمول حاجاتهم؟ أين يعملون؟ ما هي نسبة الفقراء منهم ومتوسطي الحال والأثرياء؟ هل ينخرطون في النسيج الاجتماعي؟ هل هناك مكان لكل هؤلاء؟ هل تستطيع البنى التحتية والخدمات والاجتماعية استيعاب احتياجاتهم... عشرات الأسئلة تبقى بلا أي جواب. هناك الكثير من المحاولات للإجابة عن هذه الأسئلة، لكن للأسف ليس هناك جهة رسمية تقوم بهذا الأمر وكان الأمر لا يعينها. لا بل تتصرف الجهات المسؤولة في الدولة كأنها بعيدة عن هذا الواقع،

وليست في وارد تقديم الإجابات للرأي العام وهي تعمل بالانكسار على المنظمات الأجنبية وغير الحكومية والنازحين، تماماً كما يستغل زعماء الطوائف اللبنانيون لـ«يشحنوا على حسابهم».

في الغالب، كل هذه الأسئلة قد تطرح في اجتماع متوقع في نيويورك حول كيفية مساعدة اقتصاد لبنان والنازحين السوريين. ليس مهماً عنوان الاجتماع بمقدار أهمية ما سيحصل عليه لبنان من مساعدات. الكلام على المساعدات يفتح شهية الكثيرين ويثير ذكريات واسعة لديهم عن باريس 1 وباريس 2 وباريس 3... مع كل هذه المؤتمرات، يتبين أن لبنان لديه خبرة واضحة في استقطاب المساعدات. كيف لا ولبنان أصبح بلد الشحاذين. كل أثيرائه شحاذون. يراكمون الثروات باستمرار ويدعون أن فنّ الشحاذة هدفه دعم الفئات الفقيرة والمأزومة في لبنان. هؤلاء الفقراء والمأزومون ليسوا لبنانيين اليوم، بل هم سوريون هربوا من الحرب المشتعلة في بلادهم. جاؤوا إلى لبنان بحثاً عن مأوى. اكتشفوا فوارق المعيشة بين سوريا ما قبل 2011 ولبنان. بعضهم لم يكتشف بعد أن لبنان بلد اللإجابات، وبلد الفوضى المستشرية وبلد الأزمات المتكررة والمتواصلة. لبنان بلد موصوف باحتلال الاستثناءات مكان القاعدة... هل تزداد إلى هذه «الخصل» مخاطر النازحين الاقتصادية والاجتماعية؟ حتى اليوم، ليس هناك محاولة جديّة

كيف
يحتسب
النازحون
في
اقتصاد
لبنان؟
(مروان بو
حيدر)



البنك الدولي. الاثنان يتفقان على أن اقتصاد لبنان يخسر بسبب الأزمة السورية وبسبب أعباء وجود كل هؤلاء النازحين السوريين على أرضه. وبجسب ما ينقل خبراء اطلعوا على بعض المعطيات الأولية المستخرجة من دراستي اسكوا والبنك الدولي، فإن الخسائر التي يتكبدها لبنان تتراوح بين 7,6 مليارات دولار و11 ملياراً. وينقل الخبراء عن «اسكوا» أن

لدراسة أوضاع النازحين في لبنان وأكلافهم الاقتصادية والاجتماعية. الجميع يدور في فلك التخنؤات والتقديرات، لكن في رأي الوزير السابق شربل نحاس «ليس هناك جدية في التعاطي مع مسألة خطيرة بهذا الحجم».

هناك محاولتان للتعاطي مع هذه المسألة؛ الأولى تقوم بها منظمة الأمم المتحدة «اسكوا»، والثانية يقوم بها

خسارة اللبنانيين تتمثل في خسارة الناتج المحلي الفردي الذي كان يقدر بنحو 10 آلاف دولار، لكن الأزمة السورية ستقلصه إلى ما قيمته 3000 دولار في نهاية عام 2014، أي ليصبح 7 آلاف دولار. أما بالنسبة إلى البنك الدولي، فإن الخسارة ستبلغ بالنسبة إلى الناتج الفردي ما قيمته 1800 دولار. يفضل عدم الدخول في نقاش تقني

أتحرك مطلبتي

مياومو «الكهرباء»: لتدفع المؤسسة رواتبنا

راجانا حمية

46 يوماً بلا راتب. هل تعرفون ما الذي تعنيه هذه المدة لمن يعيشون حياتهم يوماً بيوم؟ أمس، اكتشف مياومو مؤسسة كهرباء لبنان الذي يعنيه هذا الأمر «مع موسم المدارس» ودخولهم اليوم الخامس من الاعتصام المفتوح، بلا أجوبة عما ستؤول إليه أوضاعهم. قصة هؤلاء، المنتظرين للقمعة عيشهم، لم تستيقظ قبل خمسة أيام فقط، فهي بدأت مع انتهاء عقودهم مع شركة «ترايكوم»، الشركة المتعهدة بتقديم يد عاملة لمؤسسة كهرباء لبنان، وأخر شهر تموز الماضي، يومها، تخوف المياومون من توقف رواتبهم، كما حصل قبل تسلم «ترايكوم» قبل عام، إلا أن المؤسسة سرعان ما طمأنتهم بالمناقصة التي رست في «وقت قياسي» على الشركة المتعهدة للتجارة والصناعة والمقاولات التي سرعان ما سقطت في أول اختبار لها، وكانت قد سقطت قبلها أيضاً فرصة التمديد لترايكوم بسبب بعض الحقوق العالقة التي لم تنفذ في عقدها. من شهر ونصف شهر. لم يمدد لترايكوم ولم تتسلم الشركة المتحدة

بسبب الشوائب في ملفها وبقي المياومون بلا رواتبهم. في ظل هذا السيناريو، طالب هؤلاء المؤسسة بدفع مستحقاتهم والتأمين على حياتهم، كما تفعل المؤسسات العامة الأخرى والوزارات مع مياومياها. لكن المؤسسة تتجنب اللجوء إلى هذا الخيار، فهي اذا دفعت بشكل مباشر للمياوم، من دون وسيط، يعني «أنها تعترف به». وهذا الأمر «غير المطلوب». ولكن، ما الذي تفعله إزاء هذا الضغط، خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار الإرباك الذي يمكن أن يحدثه المياومون في معامل الإنتاج ومحطات التحويل الرئيسية؟ لجأت المؤسسة إلى «ما لم يكن مطروحاً» إلى إعادة شركة ترايكوم كمتعهد، بالتراضي، من خلال عقد صفقة بالتراضي لمدة خمسة أشهر، والعمل في الوقت نفسه على استدراج عروض جديدة، علماً أن المياومين كانوا قد علموا المؤسسة بأنهم لن يبرموا عقوداً مع أي متعهد. لكن، فيما لو سارت صفقة التراضي كما يجب، فالمياومون سيواجهون أزميتين: الأولى تتعلق بخوف هؤلاء من تأخير دفع راتب أب حتى آذار المقبل، تماماً كما حصل العام الماضي. فهذه الفترة المتأخرة بلا رب عمل

مر شهر ونصف،
شهر والمياومون بلا
رواتبهم ولا بوادر للتح

تخضع لما يسمى بعقد المصالحة. أما الأزمة الثانية، فتلك المتعلقة بالحقوق العالقة من العقد الماضي، ومنها ملابس السلامة للعمال والمنح المدرسية والإجازات السنوية وبعض مستحقات الإجازة المرضية. والخوف الأكبر أن تعتبر «صفقة التراضي» فترة تمديد للعقد القديم. وبالتالي، لا حقوق.

مع ذلك، ينتظر المياومون ما ستؤول إليه جولة ترايكوم على الوزارات التي نالت منها موافقة الطاقة والمياه. أما بالنسبة لوزارة المال، فثمة من يقول بأن «ترايكوم قد تفشل في الحصول على تلك الموافقة بسبب المبلغ المالي الضخم الذي طلبته عن خمسة أشهر

وهو بحدود الخمسة مليارات ليرة لبنانية ونيف، علماً أن قيمة عقدها العام الماضي بلغت حوالي سبعة مليارات ونصف مليار ليرة». وهذا فارق شاسع. وتشير هذه المصادر إلى أنه «أمس، تم رفض ملف ترايكوم شفهيًا». وفي حين لم تؤكد المؤسسة هذا القول «فإلى الآن لم نحصل على جواب من وزارة المالية لا سلباً ولا إيجاباً»، إلا أنها أمام احتمال الرفض. فماذا ستفعل حينها؟ بحسب المصادر المتابعة لقضية المياومين، الأكيد أن «المؤسسة لن تعطي هي الرواتب مباشرة». لا جواب آخر من هناك. ولكن، هذا قد يضع المياومين أمام السيناريو السيئ الذي قد يجرهم من رواتبهم مدة طويلة. فيرفض وزارة المال يعني أن «ترايكوم سقطت فعلياً من الحسابات». وهذا يعني «أننا أمام إعداد مناقصة جديدة قد تستمر حتى مطلع العام المقبل، لن نتقاضى خلالها أية رواتب». وأمام هذا الواقع، يستعد المياومون لسلسلة اعتصامات جواله وزيارات إلى المعامل ومحطات التحويل الرئيسية، إضافة إلى بدء العمل مع المجتمع المدني. هذه محطة أولى قد يستكملها المياومون بمحطات أخرى قد تكون

إحداها إعداد شكوى - شبيهة بتلك التي أعدها الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين - للضمان الاجتماعي ومجلس العمل التحكيمي (وربما جهات أخرى أيضاً) لإثبات تبعية المياومين إلى مؤسسة كهرباء لبنان إدارياً. أي أنها رب العمل. وهذه تنتظر التوقيت المناسب. بعيداً عن ذلك، يحدث اعتصام المياومين إرباكاً دفع المؤسسة مؤخراً إلى إصدار مذكرة للعاملين الثابتين في المعامل ومحطات التحويل الرئيسية تقضي بقطع إجازاتهم السنوية لملاء الفراغ الذي خلفه المياومون. وهو الحل «الذي يكلف المؤسسة أكثر مما يكلفها فيما لو دفعت رواتب المياومين، خصوصاً أن كلفة ساعة العمل الإضافية لهؤلاء عالية». لكن، إن كان ثمة من مسؤولية يتحملها هؤلاء المياومون في «تعطيل حيوات الناس»، إلا أن هذا الأمر لا يعطي الحق للمؤسسة بالاستعانة مثلاً بعمال غير لبنانيين. وقد حدث هذا فعلاً. ولتسأل المؤسسة عن هؤلاء. أما السؤال الآخر، فهو عن مصدر الأموال التي ستؤمنها لهؤلاء؟ وإن كانت قادرة على تأمينها لهم، فلما لا تؤمنها للمياومين؟